رابعـاً: حكم ذاتي مربح اقتصادياً: خلال أكثر من ربع قرن من عمر الاحتلال الاسرائيلي للارض المحتلة، استطاعت اسرائيل ان تدمج اقتصاديات الضفة والقطاع، وان تدخل تغييرات في هيكلية وبنية تلك الاقتصاديات بما يخدم مصلحة الاقتصاد الاسرائيلي. وبموجب تلك العلاقة، تحوّلت الارض المحتلة الى سوق للصادرات الاسرائيلية ومصدر لقوة العمل العربي الرخيصة في قطاعات البناء والزراعة والمهن الاخرى. وتكسب اسرائيل من هذه العلاقة نحو ٢٥٠ ـ ٢٧٠ مليون دولار ضرائب، ونحـو ١٠٠ مليـون دولار قيمة ما يدفعه العمال الفلسطينيون رسوماً للتأمين الوطني ولا يستفيدون منها شيئاً، بالاضافة الى فائض تجاري يقدر بـ ٧٠٠ مليون دولار. فبينما تبلغ صادرات اسرائيل الى الضفة والقطاع نحو مليار دولار سنوياً، لا تزيد صادرات تلك المناطق الى اسرائيل عن ٣٠٠ مليون دولار. ولتحديد أفضل السبل لمصلحة الاقتصاد الاسرائيلي في حال تطبيق الحكم الذاتي، شكّلت في وزارة المالية ثلاث لجان: الاولى تعمل في بنك اسرائيل وتضم كلاً من: دانيال غوتليف، ارييه ارنون، دان تسفاتي، وهم من قسم البحوث والوثائق في بنك اسرائيل. والثانية وتعمل منذ أكثر من سنتين لتحديد المشاكل الاقتصادية التي ستضطر الحكومة الاسرائيلية ان تواجهها في حال تطبيق الحكم الذاتي. وتضم، البروفيسور حاييم شامير، رئيساً؛ والبروفيسور افرايم كلاين من الجامعة العبرية، عضواً؛ والبروفيسور حاييم كاتس الذي عمل مستشاراً لاسحق موداعي وزير المالية الاسبق، عضواً. وأصدرت هذه اللجنة توصياتها في مذكرة قدمتها الى وزارة المالية تضمّنت ما يلي: استمرار الاعتماد على العمالة من الارض المحتلة، والعمل على تقليص ذلك باستمرار. ويستحسن الغاء العمل الفلسطيني داخل الخط الاخضر خلال خمس سنوات. وتضمّنت المذكرة سؤالاً هاماً بشأن العلاقات التجارية: «هل تستمر التجارة الحرة بين اسرائيل والمناطق أم تعطى المناطق حكماً ذاتياً تجارياً؟». واقترح افرايم كلاين استمرار التجارة الحرة عبر الغاء القيود الموجودة على المحصولات الزراعية، وفي الوقت ذاته اقامة اتفاق جمركي بين اسرائيل والفلسطينيين بحيث توزع عائدات الرسوم الجمركية بصـورة ملائمة. أمّا الاستثمارات، فأوصت اللجنة ان تسعى اسرائيل للحصول على وضع متميز لاستثماراتها المالية في الارض المحتلة بعد الحكم الذاتي، وان تشجع شركات دولية على الاستثمار فيها. وبشأن الضرائب، ستضطر اسرائيل الى تحويل جزء منها الى سلطة الحكم الذاتي. أمّا الاعمال المصرفية، فان على الحكومة الاسرائيلية ان تشجع ظهور نظام مصرفي في منطقة الحكم الذاتي[٢٢]. أمّا الثالثة، وتضمّ د. رافي بن بست وميخائيل برونو، محافظ بنك اسرائيل سابقاً. وجاءت آراء هذه اللجنة على النحو التالي: بالنسبة الى العملة، تعتبر اسرائيل اصدار عملة فلسطينية شكلاً من أشكال السيادة، ولذلك قد تعارضه. ووجدت اللجنة بعض المشاكل التي لم تستطع حلها، مثلاً: هل تستطيع سلطة الحكم الذاتي الحصول على قروض من سوق النقد العالمي؟ وكيف؟ وهل تستطيع الحصول على الهبـات؟ فالحصـول على قروض من سوق النقـد العالمي يتطلب نوعاً من السيادة ونوعاً من الاعتراف الدولي. أمّا الضرائب فان أي تغيير في شكلها قد يؤدي الى احداث خلل في العلاقات التجارية بين مناطق الحكم الذاتي واسرائيل.

خامسـاً: طرح الحكم والحيلولة دون تنفيـذه: قد تسعى اسرائيل الى الحيلولة دون تنفيذ الحكم الذاتي، وذلك في سياق ثلاثة مسارات مجتمعة أم منفردة. فمن جهة، قد تسعى الى استغلال الخـلافـات الفلسـطينيـة ـ الفلسطينية حول الحكم الذاتي. ومن جهة ثانية، استغلال معارضة المستوطنين للحكم الذاتي، وتلقى هذه المعارضة دعماً من أحزاب اليمين المتطرف والليكود والمفدال وغـوش ايمـونيم، وهـذه القـوى تقف ضد أي حل وسـط[٢٣]. ومن جهـة ثالثة، قد تحدث بعض